

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله ليس للأب الكافر أن يملك من مال ولده المسلم لا سيما إذا كان الولد كافرا ثم أسلم .

قلت وهذا عين الصواب .

وقال أيضا والاشبه ان الأب المسلم ليس له أن يأخذ من مال ولده الكافر شيئا .

فعلى المذهب قال الشيخ تقي الدين رحمه الله يستثنى مما للأب أن يأخذه من مال ولده سرية للابن وإن لم تكن أم ولد فإنها ملحقة بالزوجة ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله في أكثر الروايات .

ويأتي كلامه أيضا قريبا إذا تملك في مرض موته أو مرض موت الابن قوله (مع الحاجة وعدمها) .

يعني مع حاجة الأب وعدمها وهذا المذهب .

جزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الفروع وغيره .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل لا يملك من مال ولده إلا ما احتاج إليه .

وسأله بن منصور وغيره عن الأب يأكل من مال ابنه قال نعم إلا أن يفسده فله القوت فقط .

تنبيه مفهوم كلام المصنف أن الأم ليس لها أن تأخذ من مال ولدها كالأب وهو صحيح وهو المذهب وعليه الأصحاب .

وقيل لها ذلك كالأب .

قوله (إذا لم تتعلق حاجة الابن به